توثيق مجزرة قرية حران العواميد في ريف دمشق

قرية حران العواميد

تقع شرقي مدينة دمشق العاصمة وتابعة لمدينة دوما، وتبعد عن العاصمة نحو ٢٥ كم، وتحيط بها من الشرق وديان الربيع والعتيبة، ومن الغرب الغسولة والأحمدية، ومن الشمال القيسا، ومن الجنوب الكفرين والباركة.

ويبلغ عدد سكانها نحو (٢٤,٠٠٠) نسمة.

الموقع على الخارطة

في يوم الأحد الموافق ٢٠/ كانون الثاني/ ٢٠١٣ قامت المقاتلات الحكومية بقصف سيارة تنقل عائلة من منطقة حران العواميد باتجاه منطقة الباركة حيث قتل في هذه الغارة (١١ شخصاً) منهم طفل وثلاث نساء وتحولوا جميعاً إلى أشلاء.

وقد تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق مقتل ١١ مواطناً بينهم سيدة وطفلة.

أسماء شهداء المجزرة:

بلال عبد الكافي زيتون/ ريف دمشق/ حران العواميد/

علي عمران شحادة/ ريف دمشق/ حران العواميد/

فريزة محمد شحادة/ ريف دمشق/ حران العواميد/

هيام علي عمران شحادة/ريف دمشق/حران العواميد/

اسماعيل علي عمران شحادة/ريف دمشق/حران العواميد/

محمد علي عمران شحادة/ريف دمشق/حران العواميد/

عمران علي عمران شحادة/ريف دمشق/حران العواميد/

فريز ذياب السوقي/ريف دمشق/حران العواميد/

باسم فريز السوقي/ريف دمشق/حران العواميد/

سيدة لم يصل اسمها/ريف دمشق/حران العواميد/ (زوجة فريز ذياب السوقي)

سيدة لم يصل اسمها ابنت فريز ذياب السوقي /ريف دمشق/حران العواميد/

الإثباتات والمرافقات:

فيديو يصور شهداء المجزرة

الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على بلدة الباركة كان عشوائياً، وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.

٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في الباركة المتمثل في جريمة القتل هو جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية وواسعة الانتشار.

٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.

٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة المتورطين والمجرمين كافة إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن تجاوزات الحكومة السورية كافة.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع، كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً؛ ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.